

Distr.: General  
19 June 2013  
Arabic  
Original: English



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والعشرون

البند ١ من جدول الأعمال

المسائل التنظيمية والإجرائية

### قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان\*

١/٢٣

### تدهور حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية وأعمال القتل التي وقعت مؤخراً في القصير

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بميثاق الأمم المتحدة،

وقد عقد مناقشة عاجلة لبحث تدهور حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، وأعمال القتل التي وقعت مؤخراً في القصير، الخاضعة حالياً لحصار النظام السوري،

وإذ يشير إلى قرارات الجمعية العامة ١٧٦/٦٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/

ديسمبر ٢٠١١، و٢٥٣/٦٦ المؤرخ ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢، و٢٥٣/٦٦ بء المؤرخ ٣

آب/أغسطس ٢٠١٢، و١٨٣/٦٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، و٢٦٢/٦٧

المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣، وقرارات مجلس حقوق الإنسان د-١٦/١ المؤرخ ٢٩

نيسان/أبريل ٢٠١١، ود-١٧/١ المؤرخ ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١١، ود-١٨/١ المؤرخ ٢

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، و١/١٩ المؤرخ ١ آذار/مارس ٢٠١٢، و٢٢/١٩

\* سترد القرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في تقرير المجلس عن أعمال دورته الثالثة والعشرين (A/HRC/23/2)، الفصل الأول.

المؤرخ ٢٣ آذار/ مارس ٢٠١٢، و ٢٢/٢٠ المؤرخ ٦ تموز/يوليه ٢٠١٢، و ٢٦/٢١ المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، و ٢٤/٢٢ المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣، وقراري مجلس الأمن ٢٠٤٢ (٢٠١٢) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢، و ٢٠٤٣ (٢٠١٢) المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٢،

وإذ يشير إلى البيان الصحفي الذي أصدرته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٣، والذي أعربت فيه عن الجزع إزاء التقارير التي تشير إلى وجود تعزيزات عسكرية كبيرة حول بلدة القصير الواقعة غربي سورية، وذكرت فيه أنها تخشى وقوع مزيد من الفظائع ونزوح مزيد من السكان المدنيين المحليين،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية ومبادئ الميثاق،

١- يدين بشدة جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني وما ترتبه السلطات السورية والمليشيات التابعة للحكومة من انتهاكات جسيمة واسعة النطاق ومنهجية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، مثل الانتهاكات التي تشمل استخدام النظام للقذائف التسيارية وغيرها من الأسلحة الثقيلة ضد المدنيين في الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك ضد أهالي القصير؛

٢- يدين جميع أعمال العنف في الجمهورية العربية السورية، بصرف النظر عن مصدرها، ويهيب بجميع الأطراف أن تنهي فوراً كل أشكال العنف، بما في ذلك الأعمال الإرهابية وأعمال العنف أو التهريب التي قد تثير التوترات الطائفية، ويدين أيضاً جميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، ويهيب بجميع الأطراف أن تفي بدقة بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

٣- يهيب بالسلطات السورية أن تفي بمسؤوليتها عن حماية السكان السوريين وأن تضع حداً فوراً لجميع الهجمات التي تشن على المدنيين في القصير؛

٤- يشدد على الحاجة إلى ضمان مساءلة المسؤولين عن مجزرة القصير، ويشدد أيضاً على ضرورة محاسبة جميع المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية؛ ويؤكد من جديد أنه ينبغي أن يحدد الشعب السوري، على أساس مشاورات واسعة وجامعة وموثوق بها ضمن الإطار الذي ينص عليه القانون الدولي، عملية وآليات بلوغ العدالة والمصالحة والحقيقة والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة، ووسائل الجبر وسبل الانتصاف الفعالة للضحايا، مع تشديده على أهمية الإحالة إلى آلية العدالة الجنائية الدولية المناسبة حسبما يكون ملائماً؛

- ٥- يدين تدخّل المقاتلين الأجانب الذين يحاربون باسم النظام السوري في القصر، ويُعرب عن قلقه البالغ لما تؤدّي إليه مشاركتهم من تفاقم التدهور في حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية، ما يحدث تأثيراً سلبياً خطيراً في المنطقة؛
- ٦- يطالب السلطات السورية بالسماح بوصول الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية بحرية ودون قيد إلى جميع المدنيين المتأثرين بالعنف، وبخاصة في القصر، بجميع السبل الفعالة بما في ذلك إعطاء إذن للعمليات الإنسانية عبر الحدود كأولوية عاجلة؛ ويحث جميع الأطراف على حماية الموظفين الطبيين والمرافق ووسائل النقل الطبية بصفتها هذه؛
- ٧- يطلب إلى لجنة التحقيق أن تجري على وجه السرعة تحقيقاً شاملاً، مستقلاً وبلا قيود، في الأحداث التي وقعت في القصر، ويطلب إلى اللجنة أيضاً أن تدرج نتائج التحقيق في تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والعشرين؛
- ٨- يقرّر إبقاء المسألة قيد نظره واتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية.

الجلسة ٨

٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣

[اعتمد بتصويت مسجل، بأغلبية ٣٦ صوتاً مقابل صوت واحد، مع امتناع ٨ أعضاء عن التصويت. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الأرجنتين، إسبانيا، إستونيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، آيرلندا، إيطاليا، باكستان، البرازيل، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بولندا، بيرو، تايلند، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سويسرا، سيراليون، شيلي، غابون، غواتيمالا، قطر، كوت ديفوار، كوستاريكا، الكويت، ليبيا، ماليزيا، ملديف، موريتانيا، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

المعارضون:

فترويل (جمهورية - البوليفارية)

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، إكوادور، إندونيسيا، أنغولا، أوغندا، الفلبين، الكونغو، الهند.